الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

إسم المادة: مدخل إلى الاقتصاد

إسم الدكتور: تغريد خليل السيد

الأكاديمية العربية الدولية – منصة أعد

محاور المادة

مقدمة

تعريف علم الاقتصاد

نشأة علم الاقتصاد

النظرية الاقتصادية

أهداف علم الاقتصاد

فروع علم الاقتصاد

نظم علم الاقتصاد

علم الاقتصاد في عالم اليوم

خصائص علم الاقتصاد

مجالات علم الاقتصاد

مبادئ علم الاقتصاد

أهمية علم الاقتصاد

المشكلة الاقتصادية والنمو الاقتصادي

علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

مدارس وفروع اقتصادية أخرى

موضوعات علم الاقتصاد

مقدمة

يتطرق علم الاقتصاد إلى القضايا و المسائل التي تخص الفرد أثناء ممارسة حياته اليومية و المجتمع في عملية سعيه المتواصل بغية تحقيق اقصي قدر ممكن من الإشباع مما يؤدي إلى تحقيق مستوى معتبر من النمو و الازدهار و الرقي و كذا تحسين المستوى المعيشي و بلوغ رفاهية أفراد المجتمع .فعلم الاقتصاد يهتم بدراسة الاختلافات الموجودة في درجات التطور الاقتصادي بين الأمم عبر الزمن و تحليل التجارب الاقتصادية و الاستفادة من فعاليتها .مما جعل علم الاقتصاد يمتاز بدرجة عالية من الأهمية في المجتمعات وذلك نظرا لما يوفره من محاولة لتحديد الصعوبات و العراقيل و اقتراح حلولا لها. كما يعتبر علم الاقتصاد احد فروع العلوم الاجتماعية و يهتم تحديدا بدراسة القوانين التي تضبط العلاقات بين الأفراد أثناء الثروة المادية و التبادل و التوزيع و الاستهلاك كما يدل علم الاقتصاد على احسن السبل لإنجاز التحولات بأقل التكاليف الممكنة. يهتم علم الاقتصاد بدراسة و تحليل الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية و الكشف عن حركتها العامة و أشكال تطوره.

تعريف علم الاقتصاد

هو علم يُصنّف ضمن العلوم الاجتماعيّة؛ حيثُ يهتمّ بوصف عملية الإنتاج، وتقديم التحليل المناسب لها، ومتابعة استهلاك وتوزيع الثروة، ويُعرَّف علم الاقتصاد بأنّه الأسلوب الذي يساعد على اتخاذ القرارات حول كيفية استخدام الموارد المحدودة في تلبية الحاجات والرغبات، كما يُشكّل الاقتصاد حقلاً كبيراً من الاكتشافات التي بدأت من الفلسفة وصولاً إلى السياسة. من التعريفات الأخرى لعلم الاقتصاد هو دراسة نُدرة الموارد وكيفية استخدام الناس لها، كما يحتوي الاقتصاد على مجموعة من الموضوعات الدراسيّة، مثل: الركود، والتمويل، والثروة، وغيرها.

نشأة علم الاقتصاد

إنّ نشأة وأصول علم الاقتصاد تعود إلى الحضارة اليونانيّة؛ إذ إنّ كلمة اقتصاد اشتُقّت من اللغة اليونانيّة القديمة، وأدّت التطورات الحضاريّة إلى انتشار مفهوم الاقتصاد بين الناس؛ حتى أصبح في الوقت الحاضر من المعايير الرئيسيّة التي تُستخدم لتحديد فشل أو نجاح المُنشآت والدول في إدارة أحوالها الاقتصاديّة، كما استُخدِمَت كلمة اقتصاد للإشارة إلى طبيعة النظام الاقتصاديّ المُطبّق في مجتمعٍ ما. لم يتفق الكثير من المُفكّرين والعلماء على تحديد الزمن الذي ظهر فيه علم الاقتصاد بمفهومه المعروف علميّاً وأكاديميّاً، ولكن تُشير أغلب الآراء إلى أنّ الفضل في تأسيس القواعد الأولى لهذا العلم يعود للعالم آدم سميث؛ بسبب اهتمامه بدراسة الأُسس الاقتصاديّة ومُعالجة كافة الظواهر الناتجة عنها، وتحديداً خلال الفترة الزمنيّة التي سبقت ظهور الثورة الصناعيّة، وما نتج عنها من تغيرات في مبنى علم الاقتصاد بشكلٍ عام.

علم الاقتصاد

علم الاقتصاد: هو علم اجتماعي يعالج تحليل المشاكل المادية ويحدد الوسائل المختلفة التي يستطيع الافراد عن طريقها اشباع رغباتهم في السلع والخدمات وذلك باستعمال الموارد المحدودة (النادرة) المتاحة لهم .

النظرية الاقتصادية: تعني النظرية بشكل عام مجموعة من التعريفات التي تبين معاني المصطلحات المستخدمة ومجموعة من الفرضيات الخاصة بظاهرة معينة يمكن من خلالها التوصل الى استنتاجات تستخدم في تنبؤ بتصرف ظاهرة في المستقبل. ومن مجموع هذه النظريات يتكون العلم .

النظرية الاقتصادية

- والنظرية الاقتصادية لا تختلف عن غيرها من النظريات ، فهي تتكون من مجموعة من التعريفات الاقتصادية الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة، وان هدف النظرية هو محاولة معرفة سبب حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً، والاستفادة من ذلك في مواجهة الاثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة والتحكم بها.

- والنظرية الاقتصادية لا يسلم بصحتها الا بعد اختبار مدى ملائمتها للواقع الاقتصادي الذي ولدت فيه فكلما كانت نتائج هذه النظرية متوافقة مع الواقع كانت اكثر قبولاً. أما اذا كانت مختلفة في نتائجها فأن ذلك يدفع الى عدم قبولها ومن ثم اعادة صياغتها لجعلها تقترب من الواقع بدرجة اكبر مما كانت عليه قبل هذه الصياغة، وهذا يجعل النظرية تتطور وبالتالي العلم ذاته والمعرفة عموماَ.

أهمية علم الاقتصاد

يركّز علم الاقتصاد على كيفية التوزيع المناسب للموارد في المجتمع، وهو يعتمد على عدَة ركائز منها: فهم ما يحدث في الأسواق والاقتصاد الكلي، ودراسة الإحصائيات عن حالة الاقتصاد والشرح عن أهميتها، وفهم خيارات السياسة المختلفة وتقييم نتائجها المحتملة، ومن الأمثلة على أهمية علم الاقتصاد ما يلي:

- **التعامل مع نقص المواد الخام:** يزوَد علم الاقتصاد بآلية للنظر في التبعات المحتملة لحالة التناقص في المواد الخام مثل: الغاز والنفط

- **كيفية توزيع المصادر في المجتمع:** يتم النظر إلى كيفية توزيع الدخل في المجتمع، والتساؤل عمّا إذا كان عدم المساواة يؤدّي إلى خلق مشاكل اقتصادية أو يؤدي الى خلق حوافز اقتصادية

أهمية علم الاقتصاد

-**تدخّل الحكومة في الاقتصاد:** مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد يعتمد على الفجوة الحاسمة في الاقتصاد، حيث يتجادل اقتصاديو الأسواق الحرّة مثل: حايك، وفردمان حول محدودية تدخل الحكومة والأسواق الحرة، بينما يتجادل الاقتصاديون الآخرون مثل: كروغمان، وستيجليز حول إذا كان التدخل الحكوميّ يتغلّب على عدم المساواة، أو نقص الخدمات العامة؛ فعلى سبيل المثال: هل توفير الرعاية الصحية المجانية من قبل الحكومة يعتبر أكثر فعالية أم تشجيع الرعاية الصحية الخاصة.

- **مبدأ تكلفة الفرصة:** يمتلك كل شيء تكلفة الفرصة حسب المفهوم الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال: الإنفاق على دعم التعليم الجامعي المجاني يعني زيادة الضرائب من ناحية أُخرى، لكن التساؤلات التي قد تُطرح هي هل استخدام المال العام في هذه الحالات أمر مُجدٍ، أم هل هناك استخدامات أفضل للأموال.

أهمية علم الاقتصاد

-**الكفاءة الاجتماعية:** من أفضل استخدامات الاقتصاد هو إيجاد حلول لفشل السوق؛ فيمكن أن تؤدي القيادة إلى وسط المدينة على سبيل المثال إلى خلق عوامل خارجيّة سلبية مثل: التلوث والازدحام، وهنا يمكن أن يأتي دور الخبراء الاقتصاديين بفرض الضرائب على القيادة إلى المدن؛ لاستيعاب العوامل الخارجية.

- **المعرفة والفهم:** من أهم الوظائف الرئيسية للاقتصاديين فهم ما يحدث في الاقتصاد، والتحقيق في أسباب الفقر، والبطالة، وانخفاض النمو الاقتصادي.

-**التوقّعات:** تعد التوقّعات الاقتصاديّة أكثر صعوبة من فهم الوضع الحالي، وعلى الرغم من أنَ التوقعات ليست موثوقة دائماً، إلا أنّها يمكن أن تساعد في منح صناع القرار فكرة عن النّتائج المحتملة.

أهمية علم الاقتصاد

-**التقييم:** بسبب العديد من المتغيرات الغير معروفة يعتبر الاقتصاد علماً يختلف كلياً عن الرياضيات، ومن المستحيل أن تكون النتائج فيه نهائية، لكن الاقتصاديّ الجيد يكون على دراية بأنَ النتائج المحتملة تعتمد على متغيرات مختلفة، لذا يعد من الأفضل تجنّب اتباع منهج أيديولوجي مفرط، وعلى سبيل المثال: قد تمتلك الحكومة فلسفة "الأسواق الحرة هي الأفضل دائمًا"، لكنّ الاقتصاديّ سيكون مدركاً بنظرة أكثر وضوحًا في بعض الأسواق، مثل: الرعاية الصحية، والنقل، ويمكن أن يتغلب التدخل الحكومي على فشل السوق ويحسّن الرفاهية، وفي نفس الوقت لا يعني ذلك أنّ تدخّل الدّولة هو الأفضل دائماً.

-**الاقتصاد السلوكي:** وهو الذي ينظر إلى أسباب أفعال الناس، وإمكانية الحكومة على تعديل سلوكيات الناس إلى نحو أفضل.

- **تطبيق الاقتصاد في الحياة اليومية:** لقد درس الاقتصاديون الحديثون القوى الاقتصادية الكامنة وراء القضايا الاجتماعية اليومية.

أهداف علم الاقتصاد

يهدف هذا العلم لتحقيق مصلحة الأوطان، واكتساب الخبرات للتعامل مع مشكلة الندرة بكفاءة، حيث أنك:

ستتمكن عند فهم هذا العلم من معرفة آليات عمل السوق، وبناء فكرة متعمقة عن الاقتصاد.

كذلك يمكنك اكتساب مزيد من المهارات في الإحصاء، مما يجعلك أجدر بحل المشكلات الاقتصادية.

تتعلم عبره توصيل الحجج المتعلقة بالاقتصاد للغير بصورة فعالة، وهذا يفيد في تعليم الغير وممارسة ما يتم تعلمه في كافة المجالات.

القدرة على تطبيق ما تم تعلمه في المواقف التي تستدعي ذلك مثل مواجهة مشكلات السياسة العامة، مما يجعل المتعلم يصبح فعالًا مع الوقت، ولديه نسبة أعلى من الوعي.

علم الاقتصاد مرتبط بصورة او أخرى بكثير من مجالات الحياة، وكلما كان مفهومًا أكثر كلما استطعنا تحسين حياتنا بصورة واعية أكثر وتعاملنا مع المشكلات بفاعلية أكبر.

فروع علم الاقتصاد

الاقتصاد الجزئيّ :(Microeconomics) هو الفرع الاقتصاديّ الذي يحرص على دراسة طُرق وصول الأفراد، والجماعات، والمؤسسات إلى القرارات المناسبة بهدف الادّخار، وشراء المنتجات، ومتابعة الأسعار، والمنافسة في بيئة العمل التجاريّ، ويُركّز هذا النوع من الاقتصاد على مستوى الأفراد.

الاقتصاد الكليّ :(Macroeconomic)هو الفرع الاقتصاديّ الذي يحرص على دراسة الأعمال العامة والمرتبطة بالاقتصاد المحليّ، ويهتمُّ الاقتصاد الكليّ بمجموعة من المجالات، مثل: سعر الفائدة، والضرائب، والتضخُّم، والنموّ، والبطالة، ويُركّز هذا النوع من الاقتصاد على مستوى الدول والمجتمعات

الأساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية الاقتصادية الكمية

يعتمد الاقتصاد كمادة أكاديمية بشكل أساسي على الأساليب الرياضية، إلى جانب اعتماده على الأساليب الأدبية. يتم اعتماد الأساليب الرياضية والكمية لأغراض تحليل اقتصاد ما بدقة، أو لتحليل مناطق بعينها داخل الاقتصاد. وكأمثلة على هذه النماذج والاساليب في التحليل نذكر:

❖الاقتصاد الرياضي

يطلق مصطلح «اقتصاد رياضي» على تطبيق المناهج الرياضية لفهم وتفسير النظرية الاقتصادية بطرق علمية أو لحل المسائل الاقتصادية المطروحة. ويستخدم الاقتصاد الرياضي أساليب تحليل التفاضل والتكامل ومناهج المصفوفات الجبرية.

ولقد أشاد الكتّاب الاقتصاديون بالفوائد الكبيرة لهذا الأسلوب والمتمثلة بإتاحة صياغة واشتقاق مفتاح العلاقات في النموذج الاقتصادي بوضوح، وصرامة، وبساطة. وقد حدد (بول سأم ويلسون) في كتابه «أساسيات التحليل الاقتصادي» عام ١٩٤٧، البنى الرياضية العامة في عدة مجالات اقتصادية والتي عن طريقها يتم تحليل المسائل والقضايا الاقتصادية بطريقة كمية يمكن أن يعبر عنها بنظريات ومعادلات كما فعل بعض علماء الاقتصاد الحائزين على جوائز نوبل في الاقتصاد كالعالم جون فوربس ناش الذي حاز جائزة نوبل عن نظريته « نظرية التوازن » وكان اعتمادها الأساسي على الجانب الرياضي البحت.

الأساليب الاقتصادية والأساليب الرياضية الاقتصادية الكمية

❖الاقتصاد القياسي:

تطبق في الاقتصاد القياسي الأساليب الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات المنبثقة من النماذج الاقتصادية. مثال، قد تفترض نظرية ما أن الشخص المتعلم يكسب دخلاً –بالمعدل- أعلى من الدخل الذي يكسبه شخص مشابه له بجميع الخصائص إلا أنه غير متعلم (أو اقل مستوى تعليمي). هنا يأتي الاقتصاد القياسي فيقيس قوة العلاقة وأهميتها الإحصائية. ويستعمل أسلوب الاقتصاد القياسي لاستنتاج تعميمات كمية، كإيجاد علاقة بين معطيات موجودة مسبقاً والتنبؤ بما ستكون عليه الحال في المستقبل.

❖الحسابات القومية:

تعد الحسابات القومية (المحاسبة القومية) وسيلة تتضمن الحسابات القومية الفروع التالية: حسابات الدخل القومي والإنتاج (NIPA) وينتج عنها تقديرات للقيمة النقدية لمخرجات ومدخلات الاقتصاد خلال سنة أو ربع سنة، وتمكن حسابات الدخل القومي المسؤولين من تتبع أداء الاقتصاد ومكوناته خلال الدورات الاقتصادية أو فترات أطول. وتشمل الحسابات القومية أيضا رأس المال، الثروه القومية، وتدفقات رأس المال الدولي.

خصائص علم الاقتصاد

يتميز علم الاقتصاد بمجموعة من الخصائص منها:

- يمتلك علم الاقتصاد -بصفته نوعاً من أنواع العلوم- مجموعةً من المصطلحات الخاصّة به، مثل: العرض والطلب، والكفاءة، والمرونة، وغيرها.
- يعتمد علم الاقتصاد على استخدام منهج موضوعي في تطبيق البحث العلميّ.
- تسهّل مصطلحات علم الاقتصاد توضيح المشكلات الاقتصاديّة، وتساعد على توحيد الفهم لظواهر الاقتصاد

مجالات علم الاقتصاد

اعتمد علم الاقتصاد على مجموعة من المجالات التي يهتمّ بدراستها، وفيما يأتي معلومات عن أهمّها:

- المال (Money)هو أحد المجالات الرئيسيّة والفرعيّة للاقتصاد؛ إذ تُعدُّ السيطرة الحكوميّة على المال من أقدم وظائف الحكومات وأكثرها انتشاراً على نطاق واسع، وفي القرن الثامن عشر للميلاد تمّ الاهتمام بتأثيرات حجم المال على مستويات الأسعار، وحجم النشاطات الاقتصاديّة بشكل كبير، أمّا في القرن التاسع عشر للميلاد عُرِفت نظرية كمية المال التي تشير إلى أنّ أيّ تغيُّرات في كمية المال المعروضة لا يمكن استيعابها إلّا بعد معرفة الاختلافات الخاصة بمستوى السعر العام؛ أيّ القوة الشرائيّة للمال، وينتج عن ذلك تغيُّر في الأسعار يتناسب مع كميّة المال المتداول.

مجالات علم الاقتصاد

النمو والتنميّة (Growth and Development): هما مجالان مختلفان من مجالات الدراسات الاقتصاديّة؛ إذ لا تشكّل دراسة النمو في الاقتصاد، والتنمية الاقتصاديّة فرعاً واحداً من فروع علم الاقتصاد، بلّ يستخدم كلٌّ منهما أساليباً متنوعة في التحليل الاقتصاديّ؛ إذ من الممكن تصنيف التنمية الاقتصاديّة بأنّها واحدة من الحقول الرئيسيّة للاقتصاد مع الاقتصاد الكليّ والاقتصاد الجزئيّ، أمّا النمو الاقتصاديّ فهو المجال الأكثر طلباً من النواحي الفنيّة؛ وخصوصاً في علم الاقتصاد الحديث، ويهتمُّ بدراسة المسارات الخاصة بالتوازن بدلاً من متابعة حالة التوازن الاقتصاديّ.

مجالات علم الاقتصاد

الماليّة العامة (Public finance) هي عبارة عن مجال من المجالات الاقتصاديّة التي ظهرت أهمية دراستها في القرن التاسع عشر للميلاد أثناء الاهتمام بدراسة المشكلات المتعلقة بالضرائب والمعروفة باسم الوقوع الضريبيّ؛ لكنّ الاقتصاد الكينزيّ حلّ مكان التركيز على المشكلات الضريبيّة، مع الاهتمام بتحليل النفقات الحكوميّة على مستويّات العمالة والدخل.

الاقتصاد الدوليّ (International Economics) هو المجال الاقتصاديّ الذي اهتمّ به علماء الاقتصاد منذ القرن التاسع عشر للميلاد؛ إذ تمّ طرح النظريّات الاقتصاديّة المتعلقة بالاقتصاد الدوليّ، وتُقسم هذه النظريّات إلى قسمين هما:

نظريّة التجارة الدوليّة: هي النظريّة التي تهتمّ بحساب الأرباح التي يتمُّ تحقيقها من التجارة، ومن ثمّ تقديم شرح عن كيفية توزيع هذه الأرباح بين الدول. في الوقت الحاليّ تمّت إعادة دراسة نظريّة ريكاردو الخاصة بالتجارة الدوليّة (من خلال الاقتصاديّ سام ويلسون)، ومن ثمّ حرص كلٌّ من الاقتصاديين أوهلين وهيكشر على تحسين هذا العمل؛ ممّا أدى إلى ظهور نظرية هيكشر أوهلين التي تشكّل نمطاً مُعيّناً من التجارة الدوليّة، وترتبط بتحديد الأموال الرأسماليّة، والعمالة، والأرض الخاصة بالدول.

مجالات علم الاقتصاد

نظرية تسويّة ميزان المدفوعات: هي النظريّة التي تقدم تحليلاً لعمل سوق صرف العملات الأجنبيّة، كما تهتمّ بمتابعة التغيرات المرتبطة بسعر صرف العملات، والعلاقات بين مستوى النشاط الاقتصاديّ، وميزان المدفوعات.

مبادئ الاقتصاد

إنّ أهمية معرفة المبادئ الاقتصادية العامة مرتبطة بأهمية الاقتصاد ودوره في حياتنا، ومن أهم تلك المبادئ ما يأتي:

- التفريق بين الاقتصاد الكلّي الذي يهتم بعلم الاقتصاد وتطبيقاته ككل، والاقتصاد الجزئي المعني بأنشطة اقتصادية وكيانات أقل حجماً. معرفة الفرص المتاحة والمفاضلة فيما بينها، فأي عملية اختيار للشراء أو الاستثمار ستُبنى على المفاضلة وترجيح الخيار الأفضل.
- التركيز على تطوير الميزة التنافسية في الأعمال التجارية، والاستفادة من التخصصية والانتاج المستمر.
- تتناقص المنافع الظاهرة من السلع المعتادة التي يزيد العرض عليها وبالتالي الكميات المنتجة منها.
- العلاقة بين العرض والطلب، فزيادة العرض يساهم في خفض السعر، وزيادة الطلب يزيد من السعر

مبادئ الاقتصاد

- أهمية تنمية الاقتصاد ورفع المستوى المعيشي للأفراد، مما يساهم في رفع إجمالي الناتج المحلي.
- مقاومة التضخم في مستوياته غير الطبيعية، وكذلك الانكماش الاقتصادي.
- التأني في قبول عروض القروض البنكية وتبعاتها، وموازنة المخاطرة بين الحصول على المال وتحمّل أعباء القرض البنكي.
- متابعة السياسات المالية الحكومية، ومعاينة معدلات الانفاق والضرائب، لمقاومة أضرار الانتكاسات الاقتصادية.
- معرفة دورة حياة الحركات الاقتصادية، من بداية النمو إلى ذروته ثم الركود والانخفاض، ثمّ معاودة النمو وهكذا.

نُظُم علم الاقتصاد

تشكل النُظُم الاقتصاديّة مجموعةً من الأُسس والقواعد التي يُطبّقها مُجتمع معين، وتعتمد على مبادئ تُساهم في بناء المحتوى الفكريّ الخاص بكُلٍّ منها؛ الأمر الذي من شأنه أن يُوفّر الأدوات والوسائل المُناسبة لتسيير وإدارة النشاطات الاقتصاديّة التي تشمل الإنتاج والثقافة الاستهلاكيّة، ومُنذ ظهور الفكر الاقتصاديّ سادت العديد من النُظُم الاقتصاديّة التي تحكّمت بالشعوب والدول، وأثّرت في نمطِ حياتهم بوضوح وساهمت في تغييره، وفي ما يأتي معلومات عن أهمّ النُظُم الاقتصاديّة التي ظهرت في العالم:

- نظام الاقتصاد الرأسمالي
- نظام الاقتصاد الاشتراكي
- نظام الاقتصاد الإسلامي

نظام الاقتصاد الرأسمالي

نظام الاقتصاد الرأسماليّ:

هو نظام اقتصاديّ أُسّس في نهايات القرن الثامن عشر للميلاد ويُعدّ السائد في أغلب دول العالم، واعتمدت قواعده الأولى وأسس تطبيقه في الدول والمُجتمعات على التقيد بالمبادئ الآتية:

- **الحُرية الاقتصاديّة:** هي حصول الأشخاص والمُنشآت على حُرّيّةٍ كاملة لتنفيذ النشاطات الاقتصاديّة الخاصة بهم دون وجود أي تدخلّات من السلطات الحكوميّة في الدولة؛ حيث تضمن الحُرية الاقتصاديّة للأفراد اختيار الأعمال المُناسبة لكلٍّ منهم، كما تحفظ للمُنشآت حُرية الإنتاج وتحديد كمية وطبيعة المُنتجات الخاصة بها، وتُحافظ أيضاً على حُرية المُستهلكين في شراء الأشياء التي يريدون الحصول عليها من السّوق.

نظام الاقتصاد الرأسمالي

- **المُلكيّة الخاصة:** هي امتلاك الأشخاص لكافة الأدوات الإنتاجيّة، ويكون دور الهيئات الحكوميّة هو توفير الحماية اللازمة للأملاك الخاصة وأدوات الإنتاج؛ عن طريق إعداد وتنفيذ القوانين التي تضمن حُرية المُلكيّة، وتوفير الدفاعات المُناسبة التي تُحافظ على أمن الدولة.

- **المُنافسة التامة:** هي وجود مُنافسة تحدُث بشكلٍ كامل بين عناصر ومُكونات الإنتاج؛ ممّا يُساهم في توفير مُنتجات وخدمات ذات أسعار قليلةٍ مع تميّزها بمواصفاتٍ وجودةٍ مُرتفعة، ويعتمد تطبيق المُنافسة التامة على الشروط الآتية:

*وجود كمية كبيرة من الأفراد سواء المُستهلكين أم التّجار، مع عدم حصول أيّ منهم على مميّزات احتكاريّة للسّلع أو للخدمات.

*ضمان الحُرية الكاملة في المُشاركة أو المُغادرة من السّوق سواء للمُستهلكين أم للتّجار.

* وجود معرفة كاملة عند الأفراد بأحوال وظروف السّوق.

نظام الاقتصاد الاشتراكي

نظام الاقتصاد الاشتراكيّ:

هو نظام اقتصاديّ ظهر في نهايات القرن التاسع عشر للميلاد، وطُبِّق بشكلٍ فعليّ في الاتّحاد السوفيتيّ بعد انتهاء الحرب العالميّة الأولى، وانتشر لاحقاً في القسم الشرقيّ من أوروبا، وفيتنام، والصين، واعتمد تطبيق نظام الاقتصاد الاشتراكيّ على المبادئ الآتية:

- **تدخّل الحكومة في القطاع الاقتصاديّ:** هي السيطرة الحكوميّة الكاملة على النظام الاقتصاديّ؛ إذ تغيب الحُرية في العمل، والإنتاج، والاستهلاك، وتلتزم الدولة بمسؤوليّة اتّخاذ كافّة القرارات الخاصة بالاقتصاد.
- **المُلكيّة العامة:** هي امتلاك الدولة لكافة وسائل وأدوات الإنتاج، حيث يُمنع القطاع الخاص من الحصول على أيّ أملاك.

نظام الاقتصاد الاشتراكي

- **التخطيط المركزيّ:** هو الاعتماد على هيئة التخطيط المركزيّ في الدولة التي تُساهم في إعداد خُطة تُحدّد الأهداف الخاصة بالاقتصاد، والطُرق المُستخدمة في تحقيق هذه الأهداف؛ من خلال كافة المُنشآت خلال وقت معين.
- **المصلحة العامة:** هي السعي إلى تحقيق المصلحة العامة التي تُشكّل الدافع الأساسيّ للاستفادة من الموارد الموجودة في المجتمع، فتُستخدَم هذه الموارد في إنتاج المُنتجات الضروريّة لأغلب السُكّان

نظام الاقتصاد الإسلامي

نظام الاقتصاد الإسلاميّ:

هو عبارة عن كافة الأحكام الشرعيّة التي اهتمّت بالمال، وكيفية استخدام الناس له، ويُعدّ نظام الاقتصاد الإسلاميّ من النُظُم الاقتصاديّة الناجحة؛ لقدرته على تحقيق التوازن في جميع نشاطات علم الاقتصاد؛ عن طريق دراسة كافّة حاجات الناس وفقاً لقيم الإسلام التي تضمن تكامل جميع الحاجات الاجتماعيّة،

*ويُطبَّق نظام الاقتصاد الإسلاميّ في المجتمع بالاعتماد على عدّة مبادئ، ومنها:

- **الإيمان بالله تعالى:** هو من أهمّ المسائل في الحياة؛ حيث خلق الله تعالى الإنسان لعمارة الأرض والمُحافظة عليها؛ لذلك إنّ أيّ نشاط اقتصاديّ يُطبّقه الإنسان سيُحاسب عليه في الآخرة

نظام الاقتصاد الإسلامي

- **الوسطيّة:** هي الالتزام بالاعتدال في كافّة الشؤون؛ حيث يُشجع نظام الاقتصاد الإسلاميّ على الاستهلاك بعدالة، ويُستدلّ على ذلك بقول الله تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ).

- **التكامل:** هو ضمان الترابط بين الجوانب الأخلاقيّة والماديّة في حياة الإنسان؛ حيث يُعدّ سعيه للحصول على الرزق الحلال من الأمور التي يُثاب عليها.

- **المُلكيّة الخاصة والعامة:** هو جمع الاقتصاد الإسلاميّ بين المُلكيّتين الخاصة والعامة، فيحرص على منح حُرية للمُلكيّة الخاصة، والتصرف بالمُعاملات التجاريّة كالبيع والشراء، أمّا المُلكيّة العامة فتشمل كافة المرافق العامة التي تُمثل منافعاً للأفراد.

بعض عناصر النظام الاقتصادي

تعتبر الدراية بالعناصر الاقتصادية الأساسية من أهم ما يتوجب معرفته، إذ تتدخل هذه العناصر في معظم الاجراءات والعلوم الاقتصادية، وهي تُختصر بالبنك المركزي أساساً، ثمّ المستهلكين، والعرض والطلب، وتوفر المال وما يتعلق به من قروض وفوائد بنكية، وكذلك الظواهر الاقتصادية، كالتضخم والأنظمة الاقتصادية والسياسات المعمول بها

المشكلة الاقتصاديّة

المشكلة الاقتصاديّة هي عبارة عن مشكلة يسعى علم الاقتصاد إلى البحث عن حلولٍ لها، وتُعرَّف بأنّها النُدرة بالموارد المتوفرة مع زيادة بالحاجات الإنسانيّة؛ ممّا يؤدي إلى ظهور مشكلة بالاختيار عند الأفراد بين هذه الحاجات التي يتمُّ استخدامها لإشباع رغبات الأفراد ضمن الموارد المتاحة، ويترتّب على الأفراد التضحية بحاجات معينة على حساب حاجات أخرى . تتميّز المشكلة الاقتصاديّة بمجموعة من الخصائص وهي:

- **النُدرة:** هي القلّة النسبيّة وليست المطلقة للموارد الاقتصاديّة، وتُعدّ هذه الموارد وسيلة لإشباع حاجات الأفراد؛ وخصوصاً مع زيادة الطلب عليها بالتزامن مع تحوُّلها إلى موارد نادرة، فتشكل جزءاً مؤثراً على المشكلة الاقتصاديّة؛ حيثُ تعدُّ النُدرة صفة خاصة بالسلع التي تدلّ نُدرتها على ضرورة بذلّ المال والجهد للحصول عليها.

المشكلة الاقتصاديّة

- **الاختيار:** هو المؤثر الثاني على المشكلة الاقتصاديّة، ويُرافق النُدرة أثناء إشباع حاجات الأفراد؛ لذلك تدفع النُدرة الأفراد إلى الاختيار بين مجموعة من البدائل، فعندما لا يستطيع الأفراد الحصول على كافة حاجاتهم ورغباتهم، يؤدي ذلك إلى اضطرارهم للّجوء إلى الاختيار بين مجموعة من البدائل، مثلاً قد يُرغم شخص ما على شراء نوع معين من السيارات بدلاً من شراء نوعٍ آخر؛ بسبب نُدرة الموارد الماليّة الخاصة به.

- **التضحية:** هي إشباع حاجة معيّنة مقابل التضحية بإشباع حاجات غيرها؛ ففي حال استخدام كافة الموارد للحصول على خدمة أو سلعة ما، فسيؤدّي ذلك إلى التضحية بخدمة أو سلعة أخرى، ويُطلق على هذه التضحيّة مُسمّى تكلفة الفرصة البديلة، وهي التّكلفة التي تترتّب على اختيار شيء معين.

النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً ودائماً للعديد من المجتمعات ومعظم الحكومات، إذ يُعرف بأنّه زيادة الإنتاج، وزيادة استهلاك السلع والخدمات، وهو يحدث عندما تكون هناك زيادة في الإنتاج المضاعف من السكان، ونصيب استهلاك الفرد، وينمو الاقتصاد العالميّ بشكل كامل في جميع قطاعات الحياة سواء كانت زراعية، أو صناعية، أو خدماتية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم المحاسبة

ان احد الوسائل لقياس كفاءة المشروع هي الربحية التجارية وهنا تتجسد العلاقة القوية بين الاقتصاد والمحاسبة ،فالمحاسب لابد وان يكون على معرفة بفحوى الارقام التي يتعامل معها، فالمحاسب في مشروع معين مثلاً يتعامل مع ارقام التكاليف والايرادات ، حيث ان هناك تكاليف صريحة وتكاليف ضمنية وان هناك انواع متعددة من التكاليف الكلية والحدية والمتوسطة وكذلك الثابتة والمتغيرة .فالمحاسب يجب ان يعرف هذه المصطلحات كي يتجنب الوقوع في الاخطاء. وهكذا يتضح ان هناك علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم المحاسبة، فالمحاسبة اداة مهمة لدراسة كفاءة المشروع ومسيرة الاقتصاد القومي الذي يتكون من مشروعات مختلفة.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء

-ان غالبة المتغيرات الاقتصادية كبيرة وقابلة للقياس، والاقتصاد بحاجة ماسة الى البيانات الاحصائية لتفسير الظواهر الاقتصادية. فأن اي دراسة اقتصادية معمقة تعتمد الى حد كبير على الاساليب الدقيقة في جمع البيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها وتفسيرها

- ان الاقتصاد يستعمل الاساليب الاحصائية المختلفة لمعرفة تطور الاقتصاد القومي ككل او تطور احد القطاعات الاقتصادية ،وكذلك التنبؤ بمعدلات ونسب النمو في المستقبل، حيث ان استخدام الاحصاء ضروري لكشف العلاقة ودرجة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة

علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع

عند الحديث عن علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى لا بد أن نبدأ بعلم الاجتماع، ويقصد به علم المجتمع وهو علم يهتم بالدراسة والكشف عن الظواهر المجتمعية والعلاقات الإنسانية وتحليل المشاكل المجتمعية، وهو علم عام يهتم بجميع جوانب المجتمع.

ويعتبر علم الاقتصاد فرع من فروع علم الاجتماع، يهتم بالجوانب الاقتصادية للمجتمع فقط، من خلال دراسة السلوك البشري في تعامله مع الموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية بهدف تلبية الرغبات البشرية غير المحدودة. ففهم دوافع السلوك البشري يؤدي إلى بناء نموذج اقتصادي أفضل وأكثر ملائمة لطبيعة المجتمع.

فعلى سبيل المثال تعد المؤسسات الاجتماعية مثل الزواج والسياسة والظروف الاقتصادية مواضيع مهمة لعلم الاجتماع، في علم الاقتصاد نهتم بها في الحد الذي تؤثر فيه على الحياة الاقتصادية، لا يمكننا أن نفهم الظروف الاقتصادية بشكل صحيح دون دراسة الجوانب الاجتماعية.

شومبيوتر بيّن العلاقة بين الاقتصاد وعلم الاجتماع، فقال: أن التحليل الاقتصادي يهتم بمعرفة كيفية تصرف البشر وما هي الآثار المترتبة على تصرفهم هذا، بينما يهتم علم الاجتماع بمعرفة السبب الذي يدفع الأفراد إلى التصرف على الشكل الذي اختاروه.

علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس

- في حديثنا عن علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى لابد أن نتطرق لعلاقة الاقتصاد بعلم النفس حيث أن كليهما يدرسان النفس البشرية.

- فعلم النفس يدرس ما يطرأ على النفس من دوافع وما تتأثر به من أفكار ومشاعر، كما يدرس ما ينتج عنها من سلوكيات بهدف فهمها والتنبؤ بها وضبطها. بتقاطع علم الاقتصاد مع علم النفس في دراسته لسلوك الفرد في سعيه لإشباع رغباته غير المحدودة من خلال ما يتوفر له من موارد محدودة، وكيفيه اتخاذه للقرارات الانفاق والادخار واختيار السلع.

- من ناحية اخرى الأوضاع الاقتصادية تؤثر في الحالة النفسية للأفرد، في حين إن سلوك الأفراد يؤثر بالمشكلة الاقتصادية، ونلاحظ أن كل حدث اقتصادي له جانب اقتصادي وجانب نفسي، فمثلًا عند ارتفاع سعر سلعة ما سيراقب الاقتصادي ردود أفعال المستهلكين ومدى تأثير ذلك على المبيعات، في حين عالم النفس يراقب الحالة النفسية للمستهلكين نتيجة لرفع الأسعار.

- وهنا تتجلى علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى وبعلم النفس خاصة إن إجراء تجارب أكثر على سلوكيات الأفراد يمكننا من جمع المزيد من المعرفة عنها، ويساعدنا ذلك في رسم سياسات اقتصادية مناسبة في المجالات الاقتصادية المختلفة.

علاقة علم الاقتصاد بالقانون

عند الحديث عن علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى لا يمكن إغفال الحديث عن القانون، حيث يمثل القانون الإطار التنظيمي العام للمجتمع الذي يحمي الحقوق سواء على صعيد الأفراد أم الدول، بالإضافة إلى الصبغة الإلزامية التي يضفيها القانون على القواعد التنظيمية.

إن توفر بيئة تشريعية قانونية يدعم التقدم الاقتصادي للدول، في حين أن القوانين السيئة وغير المدروسة تمثل عائق أمام التقدم والتطور، لذلك ليس من الترف أننا نحتاج لقوانين واضحة وبسيطة تنظم المجالات التشريعية ،والضرائب، وفض النزاعات بين الأفراد والدول، وتنظم العلاقات التجارية من بيع وشراء، والتملك وإجارة وغيرها من المجالات التي تدعم التقدم والازدهار الاقتصادي

علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ

يعتبر علم التاريخ سجل للأحداث الماضية، فهو ينقل الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمعات، ينقل لنا علم التاريخ الظواهر الاقتصادية في المجتمعات والظروف الاقتصادية التي سبقت الدورات الاقتصادية من كساد ورواج وتضخم، كما أنه يساعدنا في التنبؤ بها مستقبلًا. وينقل لنا التفاصيل الصغيرة مثل مستوى الدخل، ومصادر الدخل والضرائب، والأنشطة الاقتصادية السائدة، وتاريخ النقود والتبادل التجاري

كما أن علم التاريخ يساعدنا في تتبع أثر الأحداث الاقتصادية على المجتمعات، فالعديد من الحروب قامت لأسباب اقتصادية، والتغيرات الاقتصادية أثرت في بنية المجتمعات وهذا ما نلاحظه عقب الثورة الصناعية

من خلال التاريخ الاقتصادي يمكننا أن نستخدم البيانات التاريخية لصياغة القوانين الاقتصادية، بالإضافة إلى العبر والخبرات الاقتصادية التي ينقلها التاريخ لنا عبر تجارب الشعوب والدول في التعامل مع الأزمات والحروب والمجاعات.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الأخلاق

يناقش علم الأخلاق القواعد التي تحكم السلوك الإنساني من حيث الصواب والخطأ، ويسعى إلى تعزيز الرفاهية الاجتماعية الأخلاقية، فهو يدرس ما يجب أن يكون المجتمع عليه، في حين أن علم الاقتصاد يدرس الظواهر الإنسانية القائمة في المجتمع في الواقع بهدف الحكم عليها أخلاقيًا.

من ناحية اخرى تؤثر الأخلاق في السلوك الإنساني فيما يتعلق بتعامله مع الموارد الاقتصادية، وإشباع الحاجات الإنسانية ويضبط التعامل البشري في الاستثمار والادخار.

هذا يمكن ملاحظته بشكل واضح جدا في الاقتصاد الإسلامي حيث لا يوجد ربا فيه، ويحرم الإسراف وتبديد الموارد، كما يحرم كنز المال وإخراجه عن عملية الاستثمار في المجتمع ويوجب الزكاة التي تمثل معونه للمحتاج في عدد من مصارفها، حتى أن البعض يطلق على النظام الاقتصادي الإسلامي بالاقتصاد الأخلاقي.

فعلى الرغم من أن علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى تتداخل بشكل كبير، إلا أن علاقته بعلم الأخلاق يؤثر في هيكليه النظام ككل، ويرقى بالسلوك الإنساني بما يجعله أكثر إيجابية في تعاطيه مع الأنشطة الاقتصادية.

علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات

استخدام الرياضيات يمكّن الباحث أو واضع السياسة الاقتصادية من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ، ومعرفة العلاقة بينهما بشكل دقيق مثل ترجمة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في مجال الإنتاج والنمو الاقتصادي والتوزيع من عبارات لفظية إلى عبارات رياضية .

علاقة علم الاقتصاد بعلم الإدارة

بما أن علم الاقتصاد يهتم بدراسة النشاط الإنساني وزيادة الثروة القومية والاستغلال الأمثل للموارد وزيادة الكفاءة الإنتاجية ودراسة المجتمع ومدى زيادة الدخل القومي وتوزيع الموارد واستخدامها لذا فهو لصيق في علم الإدارة الذي من أهدافه الاستغلال الأمثل للموارد البشرية وأن الإداري لابد أن يكون ذا عقلية اقتصادية وأن يعمل على أخذ الاعتبارات الاقتصادية عوامل تحرك عمله الإداري .

تطور مدارس الفكر الاقتصادي

❑الأفكار الاقتصادية البدائية:

ولدت الأفكار الاقتصادية مع ولادة الحضارات القديمة كالإغريقية، والرومانية والهندية مروراً بالصينية والفارسية والحضارة العربية. وقد اشتهر عدة كتاب ينتمون إلى هذه الحضارات من أبرزهم أرسطو الفيلسوف الإغريقي المشهور، وشاناكيا Chanakya (340 – 293ق. م) رئيس وزراء الإمبراطور الأول لإمبراطورية (موريا) في شرق آسيا، والفيلسوف العربي المعروف ابن خلدون صاحب (مقدمة ابن خلدون) الذي عاش في القرن الرابع عشر الميلادي. ويعتقد الكاتب التشيكي (جوزيف شومبيتير) أن الباحثين المتأخرى ن ما بين القرنين الرابع عشر والسابع عشر هم المؤسسون الحقيقيون لـ «علم الاقتصاد». ووصف جوزيف شومبيتير (ابن خلدون) بالرائد السباق في مجال الاقتصاد المعاصر، حيث أن العديد من نظرياته الاقتصادية لم تكن معروفة في أوروبا حتى وقت قريب نسبياً. لاحقاً قامت مدرستان أقتصاديتان هما المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية)، والمدرسة التجارية (المركنتلية)، بتطوير وإضافة مفاهيم اقتصادية جديدة، حيث ساهمتا في قيام «القومية الاقتصادية» و«الرأسمالية الحديثة» في أوروبا.

تطور مدارس الفكر الاقتصادي

❑الاقتصاد الكلاسيكي:

كما هو معلوم فإن نشر كتاب ثروة الأمم للكاتب آدم سميث اعتبر بمثابة نقطة البداية لولادة علم الاقتصاد كفرع علمي منفصل ومتخصص، وقد حدد كتاب ثروة الأمم عوامل الإنتاج بكل من الأرض، قوة العمل، ورأس المال، واعتبر أن هذه العوامل الثلاث هي التي تشكل جوهر الثروة التي تمتلكها الأمة.

ومن وجهة نظر آدم سميث، فإن الاقتصاد المثالي، هو نظام السوق ذاتي التنظيم (Self- Regulating Market System)حيث يقوم هذا النظام بإشباع حاجات الأفراد الاقتصادية تلقائياً «أوتوماتيكياً». وقد وصف «سميث» آلية عمل السوق بـ«اليد الخفية» التي تحث الأفراد على العمل على إشباع حاجاتهم الشخصية وبالتالي تحقيق أكبر منفعة ممكنة للمجتمع ككل. في كتاباته، أخذ «آدم سميث» بعض أفكار ونظريات المذهب الطبيعي في الاقتصاد «الفيزيوقراطية» ودمجها مع نظرياته، إلا أنه رفض الفكرة التي نادى بها الفيزيوقراطيون والقائلة بأن الأرض (الزراعة) فقط هي مصدر الإنتاج والثروة.

تطور مدارس الفكر الاقتصادي

❑ الاقتصاد الماركسي:

أسسه المفكر الاقتصادي كارل ماركس الذي نادى بضرورة القضاء على مظاهر الملكية الفردية من خلال ثورة الطبقة العاملة والمستغلة على الطبقات الأخرى وخصوصاً الطبقة الرأسمالية وتجردها من الملكية الخاصة، وبعد ذلك تقود الطبقة العاملة دولتها وتسمى في العلوم الماركسية دولة «ديكتاتورية البروليتاريا» وتعبر بهذه الدولة إلى المجتمع الشيوعي الذي يحقق المساواة والعدل في توزيع الموارد والناتج القومي على الناس كافة، وهذهِ أحد ركائز قيام الفكر الشيوعي، ولنا أن نذكر حيال ذلك ما حدث للماركسية بجميع جوانبها العلمية بحيث إنها أصبحت في طور النسيان وهذا السبب يعود ليس في تناقض مبادئها أو فشلها كما يعتقد البعض بل الجهل بها والانحراف والانقلاب الذي حدث لها في بداية ستينيات القرن العشرين حيث جرى الانقلاب عليها من قبل المدعو «نيكيتا خروتشوف» بانتصاره للطبقة الوسطى وخاصة شريحة العسكر كأقوى مكوناتها، انهيار الاتحاد السوفيتي لم تكن خلفه العلوم الماركسية بل الطبقة البرجوازية.

تطور مدارس الفكر الاقتصادي

❑ الاقتصاد الكينزي:

اسس هذه النظرية الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز، وتركز هذه النظرية على دور كلا القطاعين العام والخاص في الاقتصاد أي الاقتصاد المختلط حيث يختلف كينز مع السوق الحر (دون تدخل الدولة) أي انه مع تدخل الدولة في بعض المجالات. في نظريته يعتقد ان اتجاهات الاقتصاد الكلي تحدد إلى حد بعيد سلوك الافراد على مستوى الاقتصاد الجزئي، وهو قد أكد كما العديد من الاقتصاديين الكلاسيكيين على دور الطلب الكلي على السلع وان لهذا الطلب دور رئيسي في الاقتصاد خصوصا في فترات الركود الاقتصادي، حيث يعتقد انه من خلال الطلب الكلي تستطيع الحكومة محاربة البطالة والكساد، خصوصاً ابان الكساد الكبير. يعتقد ان الاقتصاد لا يميل إلى الاتجاه إلى التوظيف الكامل بشكل طبيعي وفق مبدأ اليد الخفية كما كان يعتقد الكلاسيكيين، وقد كان كثيراً يكتفي بشكر الاقتصادي سميث على كتاباته تتعارض نظرية التوظيف الحديثة بشدة مع النظرية الكلاسيكية حيث ترى النظرية الحديثة ان النظام الاقتصادي الرأسمالي لا يحتوي على ضمان تحقيق التوظيف الكامل وان الاقتصاد الوطني قد يعمد إلى التوازن في الناتج الوطني رغم وجود بطالة كبيرة أو تضخم شديد فحالة التوظيف الكامل والمصحوب باستقرار نسبي في الاسعار وفق الفكر الكنزي انما هي حالة عرضية وليست دائمة التحقق.

مدارس وفروع اقتصادية أخرى

يُمْكِنُ أيضاً أَنْ يُقسّمَ الاقتصاد إلى فروع جزئية عديدة وهذا لا يُلائمُ دائماً بعناية التصنيفِ الدقيقِ الكبيرِ. هذه الفروع الجزئية تتضمّنُ: اقتصاد دولي، اقتصاديات عمل، اقتصاديات رفاهية، اقتصاديات عصبية، اقتصاد معلومات، اقتصاديات موارد، اقتصاد بيئي، اقتصاد إداري، اقتصاد مالي، اقتصاد منزلي، اقتصاديات تنمية، وجغرافية اقتصادية.

هناك أيضاً منهجيات مستعملة من قبل الاقتصاديين الذي يصنفون وفق النظرياتِ المهمة.

المثال الأهمّ قَدْ يَكُون الاقتصاد القياسي، الذي يُطبّقُ التقنياتَ الإحصائيةَ على دراسةِ البيانات الاقتصادية. الاقتصاد الرياضي الذي يَعتمدُ على الطرقِ الرياضيةِ، يتضمن ذلك الاقتصاد القياسي.

اتجاه آخر أكثرُ حَداثةً، وأقرب إلى الاقتصاديات الصغيرة، وهو يَستعملَ من علم نفس اجتماعي مفاهيم مثل (اقتصاد سلوكي) وطرق (اقتصاد تجريبي) لفَهْم الانحرافاتِ عن تنبؤاتِ الاقتصادِ .

الاقتصاد التطوّري يشكل نظرية مبتكرة تتماشى مع التوجهات التي تُريدُ فَهْم دورِ ' الروتينات في قيادة تطور السلوك.

علم الاقتصاد في عالم اليوم

- ✓يدخل علم الاقتصاد في أدق تفاصيل حياة الإنسان كالعمليات التجارية مثل الشراء والبيع فضلاً عن النشاطات الاجتماعية المختلفة.

- ✓يساعد علم الاقتصاد على دراسة العالم من حولنا خاصة من الناحية الاقتصادية وعلى فهم الأحداث التي تحدث في شتى بقاعه بطريقة أفضل،فإنّ الاقتصاد له علاقة كبيرة بكل مايحدث من أحداث سياسية واجتماعية إذ أنّ كثيراً من هذه الأحداث تكون مدفوعة عادةً بالقرارات الاقتصادية.

- ✓يساهم علم الاقتصاد في وضع الخطط الاقتصادية التي يؤدّي تطبيقها إلى النهوض بالمجتمعات الإنسانية وإحداث نقلة نوعية فيها وتحقيق الرفاهية لكافة الناس.

- ✓يساعد علم الاقتصاد على التنبؤ بشكل أكبر بما سيحدث في الأمور مستقبلاً بناءً على المعطيات الحالية والأوضاع الراهنة مما يساهم بشكل رئيسي في تجنّب الأزمات الممكن حدوثها عن طريق وضع الخطط والسيناريوهات البديلة بسلام

موضوعات علم الاقتصاد

-هناك عديد من الموضوعات التي يتناولها علم الاقتصاد ومن الأمثلة:

- الاقتصاد الدولي
- اقتصاديات التنمية
- التخطيط الاقتصادي
- دراسات الجدوى
- اقتصاديات الموارد الطبيعية
- اقتصاديات التعليم
- اقتصاديات الرفاه

خاتمة

يعتبر علم الاقتصاد فرع من فروع العلوم الاجتماعية يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للإنسان أي ذلك السلوك والنشاط الذي يمكّن الإنسان من تلبية حاجاته ورغباته المتعددة والمتنامية انطلاقاً من الموارد الاقتصادية المتاحة فهذا العلم يحاول بحث الحلول والآليات التي تمكن الإنسان من مواجهة المشكلة الاقتصادية القائمة على صعوبة تلبية الحاجات والرغبات انطلاقاً من الموارد الاقتصادية المتاحة المتوزعة توزيعاً متبايناً عبر المناطق الجغرافية والفئات والمجتمعات البشرية وهذا من خلال بحث ماهية وأبعاد الأنشطة الاقتصادية التي تهتم بمعالجة المشكلة الاقتصادية بمختلف أنواعها والتي تتمثل بالأساس في نشاط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك إضافة إلى الادخار والتبادل والاستثمار .

أخيراً يمكننا القول بأن دراسة علم الاقتصاد تبقى من الضروريات التي تمكن الإنسان من فهم طبيعة السلوكيات والظواهر الاقتصادية ومعالجة الاختلافات والأزمات التي تظهر من من حين لآخر.

شكراً لإصغائكم